

Distr.: General
21 November 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٥٩ (أ) من جدول الأعمال

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام

في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة

لمراقبة فض الاشتباك

الميزانية المنقحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من

١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٤٨ ٠١٩ ٠٠٠ دولار

الاعتمادات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤

٦٠ ٧٧٥ ٦٠٠ دولار

الميزانية المنقحة المقدمة من الأمين العام بشأن الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤

٦٠ ٦٥٤ ٥٠٠ دولار

توصية اللجنة الاستشارية بشأن الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤

أولا - مقدمة

١ - يترتب على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرة ٩ أدناه تخفيض قدره ١٢١ ١٠٠ دولار في الميزانية المنقحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (انظر الوثيقة A/68/505). وقد أبدت اللجنة عددا من الملاحظات وتقدمت بعدد من التوصيات، حسب الاقتضاء، في الفقرات أدناه.



الرجاء إعادة استعمال الورق



٢ - واجتمعت اللجنة، خلال نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدموا معلومات وإيضاحات إضافية، واختتموها برودود كتابية وردت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة وتلك التي استخدمتها كوثائق معلومات أساسية لدى نظرها في الميزانية المنقحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

ثانياً - الاحتياجات الإضافية من الموارد للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

٣ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة اعتمدت، بموجب قرارها ٦٧/٢٧٨، مبلغ ٤٨ ٠١٩ ٠٠٠ دولار للإنفاق على قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وأبلغت اللجنة بأنه، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بلغت النفقات الكلية للقوة ٧٠٠ ٥٨٠ ٢١ دولار، أو ٤٤,٩ في المائة من الاعتماد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجلس الأمن قام، بموجب قراره ٢١٠٨ (٢٠١٣)، بتجديد ولاية القوة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وشجب المجلس القتال المكثف الذي دار مؤخراً في منطقة الفصل وشدد على ضرورة تعزيز سلامة وأمن أفراد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، بما في ذلك فريق المراقبين في الجولان، وأقر توصية الأمين العام بالنظر في إجراء مزيد من التعديلات في وضع البعثة وعملياتها، فضلاً عن تنفيذ تدابير تخفيفية إضافية لتعزيز قدرات القوة على الدفاع عن النفس في حدود المعايير المحددة في البروتوكول الملحق باتفاق فض الاشتباك.

٥ - وفي هذا الصدد، وضعت القوة خطة لدعم البعثة بعنوان "البقاء في سوريا" تهدف إلى تحسين خدمات الدعم التي تقدمها من أجل تعزيز القوات (انظر الوثيقة A/68/505، الفقرة ٩). وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك نقلت إلى معسكر زيواني المهام المتصلة بالدعم التي لم يعد من الممكن أدائها في معسكر الفوار. كذلك فإن المهام الإدارية التي يجب أدائها في الجمهورية العربية السورية من معسكر الفوار إلى دمشق من أجل التخفيف من المخاطر الأمنية المرتبطة بالانتقال اليومي للموظفين المدنيين في القوة ومن أجل التمكين من مواصلة تقديم الدعم إلى مكتب الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا في دمشق (المرجع نفسه، الفقرة ١٠).

٦ - ويقترح الأمين العام احتياجات منقحة للإنفاق على قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تصل إلى مبلغ إجماليه ٦٠٠ ٧٧٥ ٦٠ دولار (صافيه ٤٠٠ ٣٦٥ ١٢ دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وهو ما يمثل زيادة إجماليها ٦٠٠ ٧٥٦ ١٢ دولار (صافيه ٠٠٠ ٦٢٣ ١٢ دولار)، أو ٢٦,٦ في المائة، مقارنة بالاعتماد الأولي الموافق عليه للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وتغطي الميزانية المنقحة تكاليف نشر ٢٠٣ أفراد إضافيين من أفراد الوحدات العسكرية و ١٠ موظفين دوليين إضافيين على وظائف مؤقتة. وتمثل الاحتياجات الإضافية المقترحة مبلغاً قدره ٩٠٠ ٥٣١ ٧ دولار تحت بند الأفراد العسكريين ومبلغاً قدره ١٠٠ ٧٤٧ ١ دولار تحت بند الموظفين المدنيين، ومبلغ قدره ٦٠٠ ٤٧٧ ٣ دولار تحت بند التكاليف التشغيلية. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الموارد الإضافية المقترحة تشمل ما مجموعه ٣ ١٧٣ ٧٠٠ دولار من الاحتياجات غير المتكررة.

١ - الأفراد العسكريون

المقترح للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	المعتمد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	الفئة
١ ٢٥٠	١ ٠٤٧	أفراد الوحدات العسكرية

(أ) يمثل أعلى مستويات القوام المأذون به/المقترح.

٧ - وتعكس الاحتياجات الإضافية المقترحة، البالغة ٩٠٠ ٥٣١ ٧ دولار للأفراد العسكريين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، زيادة بنسبة ٣٢,٢ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد الموافق عليه. وتغطي الميزانية المنقحة تكاليف نشر ٢٠٣ أفراد إضافيين من أفراد الوحدات العسكرية الذين تمت الموافقة عليهم في إطار قرار مجلس الأمن ٢١٠٣ (٢٠١٣) ومعداتهم، وكذلك تكاليف السفر المتصلة بإحلال وحدة عسكرية لم تُدرج بشأنها مخصصات في الميزانية الأولية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، نُشر أفراد عسكريون مجموعهم ١ ٢٢٢ فرداً في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وبلغت النفقات المتعلقة بالأفراد العسكريين ٥٠٠ ٦٣١ ١٣ دولار، أو ٥٨,٣ في المائة من الاعتماد. وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على الموارد المقترحة للأفراد العسكريين.

٢ - الموظفون المدنيون

المفئة	المعتمد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	المقترح للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤
الوظائف		
الموظفون الدوليون	٤٦	٤٦
الموظفون الوطنيون	١١٠	١١٠
المساعدة المؤقتة العامة		
الموظفون الدوليون	٢	١٢

(أ) يمثل أعلى مستويات القوام المأذون به/المقترح.

٨ - وتعكس الاحتياجات الإضافية المقدرة، البالغة ١ ٧٤٧ ١٠٠ دولار للموظفين المدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، زيادة بنسبة ١٢,٩ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد الموافق عليه. وترجع الزيادة في الموارد، في إطار المساعدة المؤقتة العامة، إلى الإنشاء المقترح لعشر وظائف دولية مؤقتة لتعزيز دعم القوة من أجل نشر أفراد عسكريين إضافيين وإنشاء مكتب إداري على الجانب ألفا من معسكر زيواني، بالنظر إلى الحالة الأمنية الراهنة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥). وأبلغت اللجنة بأنه، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بلغت النفقات الكلية للقوة ٧٠٠ ٥٨٠ ٢١ دولار، أو ٢٣,٩ في المائة من الاعتماد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

٩ - أما بالنسبة للموارد الإضافية المطلوبة تحت بند المساعدة المؤقتة التشغيلية، تلاحظ اللجنة الاستشارية من استعراض لمعدلات الشغور الفعلية إزاء تلك المدرجة في الميزانية أن هذه الزيادة كان من الممكن تعويضها جزئياً بالنفقات الناقصة تحت بند الوظائف الوطنية نتيجة لارتفاع معدل الشغور بما عموماً هو مدرج في الميزانية. وأبلغت اللجنة، لدى الاستفسار، أن معدل الشغور الفعلي للوظائف الوطنية بلغ، حتى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، نسبة ٩ في المائة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية والبالغ ٦ في المائة، وأن الإنفاق على الوظائف الوطنية في الأشهر الثلاثة الأولى من الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ بلغ ٧٤٢ ٣٠٠ دولار أو نسبة ١٦,٨ في المائة وحسب من الاعتماد. وبالتالي توصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام تعديل الموارد المدرجة في الميزانية للموظفين الوطنيين على أساس معدل شغور نسبته ٩ في المائة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

١٠ - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن ٥ وظائف من فئة الخدمة العامة الوطنية ظلت شاغرة لأكثر من ١٢ شهراً، منها وظيفتا مساعد لشؤون المشتريات ومساعد لشؤون الوقود ظلتا شاغرتين لمدة ٢٨ شهراً. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه قد تم اختيار

مرشّحين لهاتين الوظيفتين الشاغرتين وأن عملية الاستقدام ستكون بحلول نهاية عام ٢٠١٣، وأن التأخير يعود إلى عدم التمكن من تحديد مرشحين ملائمين قادرين على السفر من دمشق إلى معسكر الفوار. وتأسف اللجنة للتأخير في ملء الوظائف الشاغرة في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وتكرر تأكيد موقفها بأنه ينبغي القيام على نحو مستمر باستعراض الحاجة إلى الاستقدام المستمر للوظائف الشاغرة لفترة طويلة (انظر الوثيقة A/66/718، الفقرة ٥٤). وتتوقع اللجنة أن توفر القوة معلومات، في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، عن جميع الوظائف التي ظلت شاغرة لعامين أو أكثر، فضلاً عن معلومات عن أسباب حالات التأخير في الاستقدام وتبرير محدد للاقتراحات بالاحتفاظ بأي من تلك الوظائف.

١١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأنه، حتى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، فإن المهام المتعلقة بما مجموعه ١١ وظيفة من الوظائف الدولية والوطنية يؤديها موظفون مما جملته ثمان بعثات مختلفة من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على أساس الانتداب المؤقت، وهو ما تقتصر فترته عادة على ٣ أشهر. ورغم اعتراف اللجنة بضرورة نقل الموظفين فيما بين البعثات استجابة للاحتياجات التشغيلية المتغيرة وما تتيحه انتدابات العمل المؤقتة من مرونة، فهي تشدد على ضرورة قيام الأمين العام بالاستخدام للوظائف الثابتة والمؤقتة الشاغرة بصورة عاجلة، وهو ما من شأنه تعزيز الشفافية، وتجنب قيام بعثات حفظ السلام بتمويل الأنشطة بالنيابة عن البعثات الأخرى، وخفض التكلفة العالية لعمليات نشر الأفراد على أساس مؤقت من البعثات أو المقر إلى أدنى حد.

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والمؤقتة

١٢ - تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة، يقترح الأمين العام تخفيض وظيفتين دوليتين إضافيتين، وهو ما يمثل الحصيلة الصافية لإعادة نشر وظيفتي قائمتين لموظفين لشؤون الأمن (ف-٣) ووظيفة مؤقتة واحدة لتحلل معلومات أمنية (ف-٣) إلى عنصر دعم البعثات والإنشاء المقترح لوظيفة مؤقتة جديدة لموظف اتصال وتنسيق (ف-٤) في مكتب قائد القوة. وسيتولى موظف الاتصال والتنسيق مسؤولية الإشراف على إقامة الاتصال اليومي بين أطراف اتفاق فض الاشتباك وتوجيهه، وسيكفل إطلاع رئيس البعثة على جميع التطورات وتزويده بالمشورة الاستراتيجية والتشغيلية فيما يتعلق بجميع شؤون الاتصال (المرجع نفسه، الفقرة ١٦).

١٣ - وتقترح الميزانية المنقحة إنشاء ٤ وظائف دولية مؤقتة جديدة في قسم الأمن تحت عنصر دعم البعثة. ويقترح إنشاء وظيفة لرئيس موظفي شؤون الأمن (ف-٤) لقيادة وإدارة

فريق من ستة موظفين دوليين (٣ من الرتبة ف-٣ و ٣ من فئة الخدمة الميدانية) ودعم قائد القوة وإسداء المشورة إليه بشأن منع الأخطار الأمنية اليومية التي قد تحدث في سياق الحالة الأمنية الراهنة والتخفيف منها (المرجع نفسه، الفقرة ٢١). ويقترح إنشاء وظيفة واحدة مؤقتة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد للشؤون الأمنية الإقليمية لكفالة التنقل الآمن لجميع موظفي القوة فيما بين دمشق ومنطقة عمليات القوة والموانئ الجوية والبحرية لبيروت عن طريق القوافل المنظمة. إضافة إلى ذلك، يقترح إنشاء وظيفة واحدة مؤقتة لمساعد لشؤون الأمن من فئة الخدمة الميدانية لرصد وتتبع تحركات جميع معالي الموظفين الوطنيين في جميع أرجاء منطقة البعثة وتقديم معلومات مستكملة لجميع الموظفين بشأن الحالة الأمنية داخل منطقة عمليات القوة. ويقترح إنشاء وظيفة واحدة مؤقتة لموظف لشؤون الأمن والتحقيقات والتدريب من فئة الخدمة الميدانية لتقديم تدريب الأمم المتحدة على إدارة الأمن للقائمين على المهام الأخرى المتصلة بتنفيذ نظام إدارة الأمن وبروتوكولات الأمن المتصلة تحديدا بالقوة.

١٤ - وفي شعبة دعم البعثة، بالنظر إلى إجماع غالبية الموظفين الدوليين من دمشق إلى معسكر الفوار وإلى معسكر زيواني، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف شؤون إدارية (ف-٣) في مكتب رئيس دعم البعثة، يتولى شغلها مسؤولية الإشراف على الموظفين الوطنيين المستقرين في دمشق للقيام بأنشطة الدعم المتصلة بالمشتريات، والخدمات العامة، والنقل، والأعمال المصرفية والمالية. وبالنظر إلى الحالة الأمنية، تقترح القوة أيضا إنشاء وظيفتين مؤقتتين لمساعد شؤون مالية ومساعد موارد بشرية لإنشاء قسم للمالية وقسم لشؤون الأفراد في الجانب "ألفا". ويجري تحويل جميع الشحنات إلى بيروت، في حين يجب على القوة الذهاب لأخذ الشحنات أو الترتيب لتسليمها إلى منطقة العمليات. وتقترح القوة إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف للرقابة على النقل والشحن (الخدمة الميدانية). إضافة إلى ذلك، تقترح القوة إنشاء وظيفة مؤقتة لمساعد لشؤون النقل (الخدمة الميدانية) لقسم النقل في معسكر زيواني.

١٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام قد وافق بالفعل، استجابة لطلب من القوة، على إنشاء سبع وظائف من الوظائف المؤقتة المقترحة العشر اعتبارا من ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، على أساس استثنائي ودون المساس بما قرره الجمعية العامة بشأن الميزانية المنقحة للقوة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وتتألف وظائف المساعدة المؤقتة العامة المنشأة على هذا النحو من وظيفة موظف الاتصال والتنسيق (ف-٤)، ورئيس موظفي الأمن (ف-٤)، وموظف لشؤون الأمن (الخدمة الميدانية)، ومساعد لشؤون الأمن الإقليمي (الخدمة الميدانية)، ومساعد لشؤون الأمن (الخدمة الميدانية)، وموظف للرقابة على النقل والشحن (الخدمة الميدانية)، ومساعد لشؤون النقل (الخدمة الميدانية).

١٦ - مع المراعاة الواجبة لتوصيتها الواردة في الفقرة ٩ أعلاه، ليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على الموارد الإضافية والتغييرات في ملاك الموظفين التي يقترحها الأمين العام لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، على فهم أنه إذا استمرت الحاجة إلى أي من الوظائف المؤقتة المقترحة بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، يتعين تقديم تبرير كامل لذلك في ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المعتمد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	المقترح للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	الفرق
١١ ٠٧٩,٢	١٤ ٥٥٦,٨	٣ ٤٧٧,٦
التكاليف التشغيلية		

١٧ - يقترح الأمين العام احتياجات منقحة تحت بند التكاليف التشغيلية قدرها ١٤ ٥٥٦ ٨٠٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦٠٠ ٤٤٧ ٣ دولار، أو ٣١,٤ في المائة، مقارنة بالاعتماد الموافق عليه. وتشمل الاحتياجات الزائدة موارد إضافية لما يلي: (أ) السفر في مهام رسمية (١٧٦ ١٠٠ دولار، أو ٤٤,٤ في المائة)، من أجل نشر موظفين في انتداب عمل مؤقت لتدريب أفراد البعثة على استخدام نظام حاسوبي لتخطيط الوجبات وعلى استخدام المعدات المملوكة للأمم المتحدة، وللمساعدة في إكمال المشاريع الهندسية (المرجع نفسه، الفقرة ٣٦)؛ (ب) المرافق والهياكل الأساسية (١ ٥٩٢ ٠٠٠ دولار، أو ٢٥,٢ في المائة)؛ (ج) النقل البري (٦٠٠ ٦٠٨ دولار، أو ٣٦ في المائة)، حيث يرجع ذلك أساساً إلى إصلاح وصيانة ناقلات أفراد مدرعة إضافية نُشرت في البعثة ولتوفير قطع الغيار (المرجع نفسه، الفقرة ٣٨)؛ (د) المعدات الخاصة (١٠٠ ٦٦ دولار، أو ١,٢٢٤ في المائة)؛ (هـ) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٠٦٨ ٧٠٠ دولار، أو ١٧٧,٤ في المائة)، ترجع أساساً إلى أنشطة التدريب الإضافية المقررة (انظر الفقرة ١٩ أدناه). وتعوض الزيادات الواردة أعلاه جزئياً من نقص الاحتياجات إلى اللوازم الطبية (٣٣ ٩٠٠ دولار، أو ٨,٢ في المائة) الذي يرجع إلى نقص معدل السداد لقاء الاكتفاء الذاتي للحكومات المساهمة بقوات نتيجة لإعادة وحدة الطوارئ الطبية إلى الوطن. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن النفقات على التكاليف التشغيلية بلغت، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٤ ٧١٣ ٥٠٠ دولار، أو ٤٢,٥ في المائة من الاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

١٨ - وتغطي الاحتياجات الإضافية من الموارد تحت بند المرافق والهياكل الأساسية، البالغة ١ ٥٩٢ ٠٠٠ دولار، أو ٢٥,٢ في المائة من الاعتماد، ما يلي: (أ) ترميم المباني في معسكر الفوار؛ (ب) تجديد مستودع حصص الإعاشة وغرفة التجميد في معسكر زيواني؛ (ج) تشييد غرفة تجميد للمطبخ الدولي في معسكر زيواني؛ (د) تشييد ورشة نقل في معسكر زيواني؛ (هـ) تشييد مرفقين لتخزين الذخيرة في معسكر فوار. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن أعمال التجديد والتشييد في مرافق المطبخ في معسكر زيواني قد اكتملت وأن المشاريع الباقية يجري تنفيذها. وتتوقع اللجنة أن ترصد القوة بشكل وثيق التقدم المحرز في مشاريع التشييد والتجديد وأن يقدم المقرر الإشراف، حسب الاقتضاء.

١٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تقترح إجراء ٣٧٥ ٤ ساعة تدريب إضافية لجميع الأفراد العسكريين والمدنيين بشأن إجراءات القوافل والأعمال التي تنطوي على الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع؛ والتوعية بمجموعات التعامل مع المواد النووية والبيولوجية والكيميائية؛ وإجراءات الاحتماء وحماية المعسكر؛ والتدريب الإرشادي؛ والتدريبات على طوارئ الحرائق؛ والتوعية بأحداث الاختطاف/أخذ الرهائن. وأبلغت اللجنة، لدى الاستفسار، أن الزيادة الكبيرة في الموارد تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى شملت توفير مبلغ ٢٠٠ ٥٤٢ دولار لإجراء التدريب لأفراد الوحدات العسكرية التي تنشر حديثاً على تشغيل معدات الأراضي الجبلية في ظروف الطقس البارد.

٢٠ - وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على الموارد الإضافية التي يقترحها الأمين العام للتكاليف التشغيلية في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

٤ - مسائل أخرى

٢١ - تلاحظ اللجنة الاستشارية، من نظرها في البند ٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، أن هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ستواصل توفير مراقبين عسكريين مُدرَّبين في إطار مراقبة العمليات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (انظر الوثيقة (Sect. 5) A/68/6، الفقرة ٥-٩١)، وأنه، من المبلغ الإجمالي المقترح لتمويل هيئة مراقبة الهدنة والذي قدره ٦٦٧ ٦٩ ٥٠٠ دولار في فترة السنتين، يتعلق مبلغ قدره ٤٠٠ ٣٦ ١٣ دولار بموارد تدرج مباشرة في إطار مراقبة العمليات لقوة مراقبة فض الاشتباك ولا يشمل الدعم الإداري (المرجع نفسه، الفقرة ٥-٩٧). وتلاحظ اللجنة أن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك انسحبت مؤقتاً، في ظل الحالة الأمنية المتصاعدة في منطقة عمليات القوة، من موقعين من المواقع الـ ٢١ ومركزين من المراكز الأمامية الـ ١٠ التي تحتفظ بعناصر بها، وأن المراقبين العسكريين لفريق

المراقبين في الجولان انسحبوا أيضا، من جانب هيئة مراقبة الهدنة، بصورة مؤقتة من ٣ مراكز من مراكز المراقبة الـ ١١ التابعة لهم بمحاذاة منطقة العزل. ومن المقرر لفريق المراقبين في الجولان إعادة التمرکز في تلك المرافق متى ما سمحت الحالة الأمنية واكتملت تعزيزات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (انظر الوثيقة A/68/505، الفقرة ٥). وأبلغت اللجنة بأن القوة واثقة من أنها سوف تتمكن من العودة إلى مواقعها ومراكزها المتقدمة. وفي حالة عدم تمكن هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة من تولي السيطرة على مراكز المراقبة التابعة لها في منطقة العزل، تتوقع اللجنة أن تبين الميزانيات اللاحقة لكل من عمليتي حفظ السلام النشر الفعلي لأفراد البعثة.

ثالثا – الاستنتاجات والتوصيات

٢٢ - ترد في الفقرة ٤٢ من الميزانية المقترحة (A/68/505) الإجراءات التي ينبغي للجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. ومع أخذ التوصيات الواردة في هذا التقرير بعين الاعتبار، توصي اللجنة الاستشارية بأن تخصص الجمعية العامة مبلغ ١٢ ٦٣٥ ٥٠٠ دولار وتقسمه بين الدول الأعضاء للإنفاق على القوة لفترة اثني عشر شهرا تدوم من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بالإضافة إلى مبلغ ٤٨ ٠١٩ ٠٠٠ دولار، مخصص ومقسم على الدول الأعضاء بالفعل للفترة نفسها بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٨/٦٧.

الوثائق

- ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/67/705)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ والميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/67/780/Add.1)
- قرار الجمعية العامة ٢٧٨/٦٧
- قرار مجلس الأمن ٢١٠٨ (٢٠١٣)